أزمة اللغة العربية : الأسباب - المظاهر وسبل التجاوز

المدرس الدكتور
بوجمعة وعلي
المملكة المغربية
جامعة ابن طفيل / القنيطرة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
bo.ouali@gmail.com

المقدمة:

تعاني اللغة العربية بالرغم كونها اللغة الرسمية للبلاد، ولغة الدين والعبادةوالتراث والحضارة والثقافة لقرون عديدة من عدة أزمات وتحديات، تقف في وجه جعلها لغة الدول والمجتمع والمعرفة والعلم في كل المجالات وعلى جميع المستويات.

١- الابتلاء بنخبة مغتربة ومتغربة لا تؤمن بكل ما هو وطني.

تواجه اللغة العربية في بلادنا فئة من المثقفين النافذين، الذين ينادون علانية بضرورة إبقاء الوظائف العليا للغة في حوزة اللغة الفرنسية، واستبدال اللغة العربية الفصحى باللهجات المحلية (العاميات)، وهذا يطرح أسئلة كبرىلدى المفكر المغربي **احمد الطلابي** من قبيل: (هل الوعي اللغوي لدى هذه النخبة وعي تقدمي أم وعي شقي رجعي بالمعنى التاريخي؟ وهل ظاهرة تطور اللغات في التاريخ وخاصة الأوربي منه قانون عام يسري على كل الحضارات واللغات والأمم، أم ظاهرة خاصة بتطور اللغات الأوربية؟ وهل ميلاد الأمة والقومية هو الأصل في ميلاد اللسان المعياري الجامع في تاريخ المجتمعات؟)[1].

فالنخبةالثقافية في بلادنا لم تعمل على أن تكون اللغة الوطنية/ اللغة العربية لغة الوظائف العليا للسان، كما في جميع دول العالم المتحضربما فيها فرنسا التي يتعلقون بها ويعتبرونها مثلهم الأعلى، وينتمي إلى ثقافتها ولغتها معظم أولائك المثقفين، بل إن هذه الطبقة لم تدرك حجم الإشكال اللغوي وأهميته الاستراتيجية لدى كل الأمم المتقدمةأو الراغبة في النهوض والتقدم والتنمية، وهذا ما أشار إليه المثقف الكويتي الأستاذ **محمد الشارخ** صاحب مجموعة **صخر الإعلامية** حينما قال بأن النخبة المثقفة العربية غير مهتمة بمستقبل اللغة العربية، لأنها تتحدث لغات أجنبية، وبالتالي لا يهمها تعلموتعليم وتطوير

هذه اللغة[٢].

٢ـ تناقض سياسات الدول العربية في تدبير المسألة اللغوية.

يرى الدكتور **صلاحبوسريف**[٣] أنه المشكلة ليست في اللغة العربية كلغة، بل في السياسات اللغوية والتعليمية المتبعة من طرف الدول العربية، والتي تتسم بالارتجالية، والعشوائية، والتناقض في كثير من الحالات، لأنها لم تستطع أن تعالج القضية اللغوية بالشكل المطلوب والضروري في مختلف الدول المتقدمة، ولم تعط الأهمية اللازمة للمسألة اللغوية التي تعتبرها كل الدول والأمم المتحضرة، قضايا مصيرية واستراتيجية في مسار الاستقلال التطوروالتنمية، فالدول العربية والمغرب كمثال، كثيرا ما اتخذت قرارات منعزلة ومنفردة وخارج السياق الحضاري والتاريخي للمجتمع، ومن دون إشراك المختصين والفاعلين والخبراء، وهو ما نتج عنه في النهاية فشل كل السياسات التعليمية واللغوية والثقافية. بلإن الواقع المعيش يناقض كل القرارات والقوانين-على ضعفهاومحوديةتأثيرها- التي تتخذتها الدولة، لأن ما تعلنه من مبادرات وقرارات وما تشرعه من قوانين في المسألة اللغوية، ليس له أثر يذكر على أرض الواقع، فما ما نلاحظه من ممارسات وأفعال يناقض ويعارض تماما مايتم إقراره من قوانين، مما يؤدي في النهاية الى إضعاف حضور اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد فيكل مستويات الفضاء والعام، ويقلل من فاعليتها ووجودها وتأثيرها، ويعطل ما تهدف إليه المناهج والبرامج المتعلقة بتعلم اللغة وتعليمها[٤]، ومن بين مظاهر تناقض سياسة الدولة المغربية مثلا اتجاه اللغة العربية هو اعتبارها لغة رسمية للبلاد منذ أول دستور للبلاد بعد الاستقلال، وفي نفس الوقت جعل اللغة الفرنسية لغة الإدارة والتعليم العالي والإعلام والاقتصاد، وهذا ما يفسر تقاعس الدولة وتأخرها غير المبرر في إنشاء مؤسسات لغوية قادرة على حمايةوتطوير وتنمية اللغة العربية، ومن المفارقة الغريبة والسخرية القاتلة أن يقام آخر مجمع للغة العربية في إسرائيل العبرية في حيفا سنة ٢٠٠٩م، ولا يقام في المغرب، البلد العربي الإسلامي الذي اختار اللغة العربية لغة رسمية منذ عشرات القرون، وكأن بلادنا نسيت أو تناست دورها التاريخي والحضاري في نشر اللغة العربية وثقافتها وعلومها في إفريقيا وأوربا، وورغم أنه تم إقرار تأسيس أكاديمية محمد السادس للغة العربية في يونيو ١٩٩٩، من طرف اللجنة الملكية الخاصة بإصلاح منظومة التربية والتكوين في ما يسمى ب"الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، وصادق مجلسي الحكومة والوزراء ومجلسي

البرلمان والمستشارين على قانونها التنظيمي الذي صدر بالجريدة الرسمية في ١٧ يونيو ٢٠٠٣، فإن الدولة- ضدا على الدستور والقانون- ما تزال تماطل في إخراجها إلى حيز الوجود إسوة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وهذا التماطل المقصود وغير المبر، ساهم بشكل كبير في استفحال معاناة وتدهور وضعية اللغة في المجتمع والحياة العامة ومؤسسات الدولة، وفي التعليم والبحث العلمي(٥).

إن تناقض الدولة المغربية في سياستها اللغوية والتعليمية والثقافية المتعلقة باللغة العربية، يتمثل في تذبذب موقف المسؤولين من تطبيق الاختيارات اللغوية التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين على محدوديتها، وفي التماطل في إحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية لأكثر من ١٢ سنة خلت، وفي نفس الوقت تم إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بصلاحيات واسعة وميزانية ضخمة، مما يعني عن اللغة العربية وهي اللغة الرسمية الأولى للبلاد، والتي يفترض أن تكون محمية دستورياوقانونيا ومجتمعيا، ماتزال ترزح تحت ضغط وتأثير لوبي سياسي واقتصادي ولغوي فرنكفوني قوي ومتنفذ، يحول دون أن تتحقق أيا من المطالب والحقوق التي تعتبر أساسية للغة الرسمية في بلدان العالم. بل إنه التراجع عن مبدأ التعدد اللغوي المتوازن والمنظم، وتنويع لغات التعليم في الجامعة، ليظهر خطاب جديد يتحدث عن هوية لغوية فسيفسائية وتعدد لغوي غير محدد المعالم، تحولت فيه اللغة الفرنسية إلى لغة التواصل الموحدة، ولغة التدريس، ولغة التعامل في الإدارات والمؤسسات العامة، كما برزت إرادة العودة إلى مواقف وسياسات لغوية سابقة عن الميثاق(٦)، كما ظهرت حركة تتبنى الدعوة إلى التلهيج واعتماد العامية في التدريس(٧).

٣ـ الإقصاء الممنهج للغة العربية من مؤسسات الدولة والفضاء العام والخاص.

تواجه اللغة العربية داخل أوطانها وعلى يد الطبقة الحاكمة والمتنفذة، جملة من المشاكل والعراقيل التي لا تساعد على النمو والازدهار، ابرزهاالاقصاء من الاستعمال في المجالات والقطاعات الحيوية والفضاءات العامة والخاصة، يقول الدكتور **عبد العلي الودغيري:** (كيف يرجى للغة العربية أن تتقدم وتتطور وتنتشر وتزدهر، إذ كنا - بحجج واهية - نمانع في استعمالها في الإدارة والاقتصاد والحياة العامة، بل ونرفض حتى مجرد مناقشة استعمالها في مجال التعليم العالي والتقني والعلمي والصناعي؟)(٨).

إن وضع اللغة العربية وضع غير مريح، وهي مهددة في وجودها وبقائها، نتيجة التآكل التدريجي لوظائفها في المجتمع، واستنزاف نقط قوتها الرمزية والنوعية والوظيفية، وفقدانها لمواقعها التاريخية والحضارية والثقافية والعلمية والتواصلية تدريجيا لصالح اللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الفرنسية والعاميات المحلية، حيث إنها لم تعد كما كانت لغة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية في البيئة العربية عموما والمغربية خصوصا[٩]. وهذا الواقع يختزله الدكتور **محمد الأوراغي** في قوله (مكانة العربية في التعليم قبل الجامعي، أقل من غيرها حصة ومعاملة ومنهاجا تربويا، وفي التعليم الجامعي تكاد لا تروج فيه، وكذلك حالها في المقاولات الإنتاجية وقطاع الخدمات... وهي غير مسموعة في التواصل الشفوي الذي يزداد بالفرنسية... سهمها في سوق الشغل منهار، ومرتبتها في السلم الاجتماعي مدنية)[١٠]، فاللغة العربية في بلادها، لم تمنح لها فرص التعميم في المدارس والجامعات كلغة لتدريس كل المواد والتخصصات والعلوم، ولم تتح لها فرص التواصل والتداول في المؤسسات العمومية وفي الفضاء العمومي، وكل ذلك من مظاهر ونتائج سياسة الإقصاء والتهميش الممنهجة من قبل مدبري الشأن العام السياسي والإداري والإعلامي والثقافي، ومعظمهم لهم ارتباطات باللوبي الفرنكفوني المتنفذ[١١].

٤ـ غياب سياسة عمومية لتطوير اللغة العربية وتنميتها كلغة رسمية أولى للبلاد.

لا شك أن اللغة العربية تعاني من مشاكل متعددة، بعضها موضوعي مرتبط بالمحيط الذي تعيش فيه، وبحالة الأمة والحضارة والثقافة التي تحيا فيها، حيث يظهر حجم العناية والحماية والاهتمام الذي تحظى بهم في مجالها الثقافي والاجتماعي والعلمي، وهي كما تؤكد كل المؤشرات عناية ضعيفة حد الإهمال، رغم كونها لغة وطنية ورسمية للبلاد منذ الاستقلال، ورغم ما يضمن لها الدستور من حقوق الوجود والاستعمال والرعاية والحماية القانونية والتنمية، عن طريق سن قوانين واتخاذ قرارات تضمن حضورها وتداولها في الفضاء العمومي بمختلف أشكاله وخاصة في التعليم بكل مراحله وتخصصاته. ويبدو أن النموذج الفرنسي في مجال السياسة اللغوية جذير بالذكر، حيث لجأت سن قانون **توبون** في سنة ١٩٩٤ لحماية اللغة الفرنسية على منافسة باقي اللغات الأخرى لها في فرنسا وخاصة اللغة الإنجليزية، وهو القانون الذي يفرض استعمال اللغة الفرنسية في كل المؤسسات العمومية والخصوصية الفرنسية، تحت طائلة فرض عقوبات مالية وسجنية.

أما الوجه الآخر لمشاكل اللغة العربية فهو ذاتي مرتبط باللغة العربية كلغة، وهي مشاكل تشترك فيها مع لغات أخرى مثل، مشكل المصطلح، ومشكل توسيع المعجم العام، ومشكل التفصيح، ومشكل الاقتراض والحوسبة، وهي مشاكل لا يمكن أن تعالج إلا بتظافر جهود كل الفاعلين والمختصين، والاستفادة من المستجدات العلمية والتقنية في مجال اللسانيات العامة(١٢)، غير أن هذا الأمر غير حادث، إذ ماتزال اللغة العربية تعاني من الإهمال والتهميش، ومن غياب العناية والحماية، بل تركت وشأنها تقاوم لوحدها دون عناية ولا رعاية، تغول اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية من جهة، وإهمال وتهميش أهلها من جهة ثانية.ويبدو أن الحضارة الانسانية دارت دورتها، وأصبحت اللغة العربية تعاني من مشاكل عدة جعلتها في موقف العجز عن مواكبة التطور العلمي والتقني والحضاري الهائل، خصوصا وأن الحضارة الغربية السائدة ولغاتها في تطور هائل ومستمر، تقذف العالم كل يوم بسيل ضخم من المفاهيم والمصطلحات(١٣). وما يزيد الوضع تعقيدا وصعوبة هو أن الدول العربية خارج لا تهتم بلغتها العربية ولا توليها الاهتمام الضروري والواجب، رغم كونها لغتها الأصلية والرسمية والمشتركة تاريخيا ودينيا وحضاريا، ورغم كونها لغة التواصل الاجتماعي والتكامل الاقتصادي والسياسي، ولغة التعبير الأدبي والفني، ولغة حضارة عريقة هيمنت على العالم لعقود طويلة(١٤)، كل ذلك لم يشفع لها لدى صانعي القرار والحكام والحكومات والدول لتأخذ ولو جزءا من حقها في العناية والاهتمام والتطوير والحماية إسوة بكل لغات العالم.

ومن مظاهر أزمة اللغة العربية حسب الدكتور **عبد القادر الفاسي الفهري**(١٥):

- حاجتها إلى معاجم عصرية ومتنوعة المواد والأهداف.
- حاجتها إلى كتب القواعد العصرية.
- حاجتها إلى الشكل أو التشكيل.
- حاجتها إلى طرق تعليم جذابة.
- نقص المؤلفات العلمية وخاصة المترجمة.
- نقص واضطراب المصطلحات العلمية.
- ضعف وتذبذب التنسيق بين الهيئات والمؤسسات اللغوية للاتفاق على توحيد المصطلح.

- ضعف المأسسة اللغوية.
- ضعف الإنفاق على المشاريع اللغوية.
- غياب الإدارة السياسية الكافية في معالجة الاختلالات اللغوية وكلفتها التعليمية والثقافية والاقتصادية والتنموية.
- تقصير الدولة في حماية اللغة العربية كلغة رسمية.
- تقصير المجتمع المدني في حماية اللغة العربية من تغول وهيمنة اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية.
- ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات اللغوية.

٥ـ الحروب اللغوية وعداء اللغة العربية.

ما تزال الحرب اللغوية في البلاد العربية ومنها بلادنا مشتعلة ومستمرة منذ أيام الاستعمار إلى الآن، بل إنها تزداد ضراوة مع مرور الأيام والأعوام، فما عجز الاستعمار عن تحقيقه في إبعاد اللغة العربية وتهميشها طوال مدة احتلاله للبلاد العربية بقوة الحديد والنار، تحقق له في زمن الاستقلال وما بعده، من خلال استعمال اللغات الأجنبية، الإنجليزية في بلدان الشرق، والفرنسية في بلدان شمال إفريقيا، كلغات أساسية في المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة والعامة، وخاصة التي تستقطب أبناء الطبقات العليا والمتوسطة، لأنها تضمن لهم الوظائف والمسؤوليات والمناصب العليا، حتى صار يطلب من أولياء وأهالي بعض الطبقات الاجتماعية بالتحدث مع أبنائهم باللغة الأجنبية في البيت لتثبيت ما اكتسبوه من تعلمات[١٦]، بينما توظف اللغة العربية في أدنى درجات السلم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي.

فاللغة العربية عانت منذ الاستعمار الغربي للبلاد العربية والإسلامية من مزاحمة ومحاربة لغات المستعمر لها، ومن تأثير هذه اللغات عليها، والأخطر من ذلك هو أنه تم تركها بع الاستقلال السياسي لهذه الدول، تتطور بطريقة تلقائية وعشوائية وفوضوية دون توجيه أو تخطيط أو تدخل، وهذا ما يجعل التكهن بنتيجتها أمر صعب، بينما كان الأمر يتطلب تخطيطا لغويا علميا، تتوفر فيه الوسائل الضرورية الكفيلة بضمان تطور وتنمية اللغة العربية وخصوصية وتميز ووحدة هذه اللغة، وأول هذه الوسائل هي التعريب بكل أشكاله (تعريب الإدارة، الإعلام، التعليم، العلوم والمعارف، بالإضافة إلى تشجيع حركة الإبداع الأدبي

والعلمي باللغة العربية، وكذا توحيد جهود الدول العربية على مستوى تعريب المصطلح العلمي والتقني، وتوحيد المضامين الملقنة وتوحيد اللغة المدرسية)[١٧].

لقد عداء اللغة العربية في ظهور ثلاث حركات لغوية وايديولوجية،ورغم اختلافاتها الشكلية، فإنها تتفق جميعها على كره وعداء اللغة العربية الفصيحة، والعمل بكل الوسائل السياسية والعلمية والدعائية على إضعافها وتقليص أدوارها ووظائفها وفضاءات تداولها:

أ-دعاة الفرنكفونية: وهم الأكثر قوة ونفوذا (ماليا واقتصاديا وسياسيا وعلميا) وهؤلاء يشككون في حيويتها وعصريتها وقدراتها، وينسبون الحيوية والقدرة على التعبير للعامية والأمازيغية، والعصرية والتقنية والعلمية للغة الفرنسية، ويدعون أنها لغة التواصل الفاعلة والمؤثرة والمفيدة.

ب- دعاة الأمازيغية: وخاصة الجناح المتطرف في الحركة الأمازيغية الذي ينازع العربية شرعيتها التاريخية وعراقتها على أرض المغرب، وأيضا حيويتها وشعبيتها ورمزيتها، ودورها الحضاري والتاريخي والثقافي والاجتماعي والهوياتي، مدعيا أن أغلبية الشعب المغربي ذو إثنية غير عربية (أمازيغية)، وبالتالي فإن الاندماج في العروبة والحديث والتواصل باللغة العربية بمثابة نبذ لغوي.

ج- دعاة العامية- الدارجة: وهم الذين يرجعون كل اختلالات المنظومة التربوية والتعليمية وفشلها إلى الإزدواجية اللغوية الحاصلة في اللغة العربية بين اللغة الفصحى واللهجات العربية (الدوارج)، وينفون على اللغة الفصحى صفة اللغة الأم، وهم يطمعون إلى إحلال الدارجة محل الفصحى في التعليم والتواصل[١٨]، ويبدو أن صوتهم بدأ يعلو في الآونة الأخيرة خصوصا بعد تشكيل المجلس الأعلى للتعليم ومحاولات إصلاح التعليم، حيث تتنافس ثلاث اتجاهات حول القضية اللغوية، اتجاه فرنكفونييدعو إلى الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة أساسية وأحيانا وحيدة في التعليم، بل وينادي بإعادة فرنسة كل مستويات التعليم بعد فشل أو إفشال مشروع التعريب، واتجاه عروبي يدعو استعادة اللغة العربية في التعليم باعتبارها لغة رسمية للبلاد،ولدورها الحضاري والتعليمي في المنظومة التربوية الوطنية، مستندا إلى التجارب الدولية في التنمية وهي التجارب التي تعتمد اللغات الوطنية، وهناك اتجاه ثالث يدعو إلى تبني اللغة الإنجليزية لغة للتعليم والتعلم باعتبارها لغة

عالمية ولغة العلم والتقنية، مرتكزا على قوة هذه اللغة في كل المجالات، وتراجع دور اللغة الفرنسية في العالم بما فيها فرنسا، ويبدو أن هذا الصراع تم حسمه لصالح اللغة الفرنسية من خلال إعادة فرنسة المواد العلمية في التعليم الثانوي، تدريس اللغة الفرنسية منذ المستوى الاول من التعليم الإبتدائي.

إن أنصار الفرنكفونية والأمازيغية والدارجة وإن اختلفوا في بعض الجوانب إلا أن جميعهم يتفقون على عدائهم وكرههم للغة العربية الفصحى، ومن يقرأ ما ينشرونه من مقالات وتحليلات ودراسات وتعليقات، وما يعبرون عنه مواقف يفاجأ بحجم الحقد والكراهية التي يكنها هؤلاء للغة العربية باعتبارها كما يدعون سبب كل المصائب والشرور والانتكاسات[١٩]، بل وسبب كل هذا التخلف والانحطاط الذي وصلنا إليه على جميع المستويات وخاصة في مجال التربية والتعليم.

لقد مرت كثير من الحرب على اللغة العربية على مر العصو، من خلال وسائل متعددة ومتطورة، بهدف تدميرها ومحاصرتها وتعطيل دورها الثقافي والحضاري، وإطفاء جدوتها وتجميد طاقاتها وتجفيف ينابيعها، وإقصائها من كل مظاهر الحياة، وزرع الشك في نفوس وعقول أهلها من قدرتها على أن تكون لغة العلم والحضارة والمعرفة.

٦ـ الثنائية والتعدد اللغوي غير المنظمين.

من بين المشاكل العويصة التي تعاني منها اللغة العربية وهي في عقر دارها وبين أهلها[٢٠]:

- الثنائية اللغوية بينها وبين اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية.
- الازدواجية اللغوية بينها وبين اللهجات المحلية.
- التعدد اللغوي غير المنظم بينها وبين اللغات الأجنبية.
- غياب سياسة لغوية واضحة وفاعلة،تضمن وتحفظ حقوق اللغات الوطنية في الوجود والتداول والاستعمال في كل المجالات والتخصصات والوظائف العليا للسان.
- عجز الدولة والمجتمع عن حماية الوظائف الحياتية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتواصلية للغتها الوطنية الرسمية، ووقوفها عاجزة أمام التآكل والتراجع التدريجي لهذه الوظائف وذلك نتيجة:
- غياب الوعي بأن اعتماد الدول المتقدمة على لغاتها الوطنية والقومية في التدريس، أساس تقدمها وتطورها ونهضتها.

- الفشل في وضع خطط وطنيةوقومية للترجمة والتعريب، توحد المصطلحات العلمية والتقنية بين كل الأقطار العربية.
- عدم إدراك العلاقة الجدلية بين اللغة الوطنية القومية وبين التطور والنهضة، لأن أمة بدون لغة وطنية وقومية، هي أمة بدون شخصية حضارية.
- عدم إدراك العلاقة بين الحياة واللغة، لأن الدين لغة والاقتصاد لغة والسياسة لغة، والشغل والعلم لغة...
- عدم إدراك أن عبقرية الشعوب تتجلى في لغاتها وثقافتها، ولكل شعبعبقريته الخاصة، تزدهر وتتراجع حسب تطور أو جمود لسانه.

كما أن اعتماد الإزدواجيات اللغوية غير المتكافئة وغير الطبيعية، وخاصة بين اللغات الوطنية واللغات الأجنبية ساهم -في ظل عدم تكافؤ الفرص- في إضعاف اللغات الوطنية وخاصة اللغة العربية، وتقوية موقع اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية في دول المغرب العربي، واللغة الإنجليزية في بلدان الشرق، بالإضافة إلى غياب سياسات لغوية حقيقية ووطنية تنظم الوضع اللغوي في البلاد العربية على غرار كل بلدان العالم التي تحترم لغاتها وتقدر حضارتها وتراثها وتاريخها.

٧ـ ضعف مناهج تعليم وتدريس اللغة العربية.

لعل أبرز القضايا والإشكالات المرتبطة باللغة العربية الفصحى هي مسألة تعليمها وتدريسها، وتكوين الطلبة والباحثين في قضاياهاوإشكالياتها، لأن الأمم المتحضرة والمتقدمة تعمل جاهدة لتوفير أحدث الوسائل الديداكتيكية والعلمية التي تضمن للغاتها الحياة والاستمرارية والتطور، وكلما تألقت لغة ما وانتشرت إلا وضمنت الازدهار والتطور للثقافة والحضارة الحاملة لها(٢١).

إن مناهج تعليم وتدريس اللغة العربية في العالم العربي أو في معظم أنحائه، وفي مختلف المراحل الدراسية، لا تسهم في تربية السلائق اللغوية لدى الناشئة، ولا تجسد حيوية الإعراب وفاعليته وعفويته وصوره الطبيعية الميسرة فيما تقدم لهم من قواعد اللغة ونماذجها ونصوصها وأنشطتها(٢٢).

إن تعليم وتدريس اللغة العربية في المؤسسات التعليمية لا يقل عن أزمة تعريب التعليم

سواء على مستوى المواد الدراسية التعليمية أو على مستوى مناهج التدريس، وعليه فإن الدارسين يلاحظون أن هناك الكثير من نقط الضعف في هذا المجال[٢٣]:

- التركيز على الجوانب الصورية في تعليم الصرف والنحو.
- عدم النفاذ إلى مضامين النصوص العميقة والكشف عن بناها الكلية.
- عدم الاهتمام بجانب الدلالة اللغوية والمعنى.
- إهمال الجانب الوظيفي في استخدام اللغة.
- عدم تنمية المهارات اللغوية في الحياة العملية.

٨ـ مخلفات السياسة الاستعمارية.

كانت اللغة العربية إلى حدود بداية الهجمة الاستعمارية، هي اللغة الرسمية لكل الدول والأقطار العربية، إذ كانت لغة التعليم والقضاء والسياسة والاقتصاد والتجارة والإدارة والفن والأدب وكل شؤون الحياة، بل إن كثيرا من البلدان الإفريقية والأسيوية كانت تكتب لغاتها المحلية والقومية بالحرف العربي كتركيا وإيران[٢٤]، إلا أنه بعد خضوع البلدان العربية للاستعمار الغربي انقلب الوضع اللغوي في معظم تلك الدول رأسا على عقب، وخاصة في بلادنا (المغرب) التي أصبحت فيها لغتين أجنبيتين رسميتين هما اللغة الإسبانية في شمال وجنوب البلاد، واللغة الفرنسية في الوسط والشرق والغرب، حيث تم فرض هاتين اللغتين كلغتي التعليم والإدارة والاقتصاد والسياسة والتجارة، وتم سلب اللغة العربية أدوارها الأساسية في المجتمع والدولة، وفي مختلف المجالات والقطاعات عدا المجال الديني وحيز ضئيل جدا من المجال التعليمي (التعليم الديني أو الشرعي)[٢٥].

لقد كانت اللغة العربية محط سهام المستعمر على العصور والأزمان، وفي كل البلدان والأقطار، بهدف إضعافها وإبعادها من تبوء مكانتها الطبيعية في كل الميادين والمجالات باعتبارها لغة رسمية للدول، ولغة الحياة بكل تفاصيلها الدينية منها والدنيوية، لأن التاريخ الإنساني يؤكد أنه ما وجدت أمة من الأمم إلا كانت لغتها الخاصة هي المعبرة عن ثقافتها وحضارتها وخصوصيتها، وأن فقدان أمة من الأمم للغتها يؤدي بها حتما إلى فقدان وعيها وذاتيتها وخصوصيتها وهويتها، وإلى ضياع تاريخها وثقافتها وحضارتها، ولأن المستعمر يدرك ذلك جيدا فقد حرص على فصل مستعمراته عن لغاتها، وبالتالي عن ماضيها وتاريخها ليقطع

الاتصال بين الأجيال[٢٦]، وليسهل تغريبها واسيتلابها بسهولة ودون مقاومة.

إن المستعمر يعلم جيدا أن اللغة العربية هي مستودع تراث وحضارة وتاريخ الدول العربية الإسلامية، وهي جسرها الوحيد للعبور من الماضي إلى الحاضر ومنه إلى المستقبل، لذلك عمل ويعمل بجد ومثابرة على هدم هذا الجسر وتحقيق هدفين أساسيين: الأول هو الفصل بين الشعوب والدول العربية، والثاني هو الفصل بين ماضي الشعوب وحاضرها ومستقبلها، وذلك من خلال إبعاد اللغة العربية من كل الفضاءات والمجالات المرتبطة بالإنسان وحياته الفكرية والعقدية والاجتماعية، واعتماد اللغات الأجنبية كلغة للتعليم والتواصل والإدارات والمؤسسات العمومية، والعاميات واللهجات كلغة للإعلانات والإشهارات على واجهة المحلات التجارية، وفي وسائل الإعلام العمومية والخاصة المرئية منها والمكتوبة والمسموعة (قنوات التلفزة العمومية، الإذاعات العمومية والخاصة، الجرائد والمجلات...)، في تحد صارخ للدستور الذي ينص ومنذ الاستقلال على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد.

٩ـ أزمة اللغة العربية هي أزمة المجتمع العربي.

ترتبط وضعية اللغات في كل بلادالعالم أشد الارتباط بوضعية الأمم والمجتمعات التي تتحدث بها، فكلما كانت المجتمعات متقدمة ومتطورة كلما كانت لغاتها متقدمة ومتطورة والعكس صحيح، لذلك فإن اللغة العربية دفعت وما تزال ثمن التخلف الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي تعيشه المجتمعات العربية، فسلسلة الهزائم والإنتكاسات الجماعية في كل المجالات وما صاحبها من تفاقم الأوضاع الداخلية على جميع الأصعدة وما تركته من آثار سلبية على المواطن العربي، تحول إلى حالة مرضية مزمنة من الاستيلاب وعدم الثقة في النفس والهوية والتاريخ واللغة[٢٧]، وهذا ما خلص إليه تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ حينما أكد على أن (أزمة اللغة العربية هي أزمة مركزية لا تقل خطورة وتعقيدا عن الأزمات الأخرى التي تواجهها المجتمعات العربية الواقفة على عتبة نقلة نوعية حادة)[٢٨].

إن الحديث عن أزمة اللغة العربية لا يمكن أن يتم بمعزل عن مشاكل المجتمع العربي الثقافية والعلمية والاقتصادية، يقول الدكتور **هادي نهر** في كتابه **اللغة العربية وتحديات العولمة** (إن الأزمة التي تعيشها اللغة العربية ليست أزمة لغة غير قادرة على مواكبة التحديات والمتغيرات الحضارية والعلمية، بقدر ما هي أزمة أمة عالمة لم ترتض العلم منهجا

في الحياة، أو أمة جاهلة لا تستجيب لذلك، وأزمة نجاح التعريب من عدمه إنما هي أزمة أمة تتدهور في عالم يجتهد ويبتكر)[٢٩].

١٠ـ على سبيل الحل.

لا أحد ينكر أن أزمة اللغة العربية هي أزمة الوضع والوظائف داخل المؤسسات االرسمية وفي الدولة والمجتمع، أو ما يسميه المفكر المغربي الأستاذ **أمحمد الطلابي** بالوظائف العلياللسان، وهذه الأزمة تزداد تفاقما مع مرور الأيام ومع اشتداد الحصار والتهميش والاقتصاد على اللغة العربية داخل مؤسسات الدولة والفضاء العام، وهذا يتطلب من كل المسؤولين (الدولة - المجتمع - النخب) تدارك هذا الوضع قبل فوات الأوان، وقبل أن تضيع لغتنا ويضيع معها تاريخنا وحضارتنا، وتنخرب ذاكرتنا الثقافية والحضارية ويهدم مستقبلنا[٣٠].

ولتجاوز الأزمة الخارجية والداخلية للغة العربية، يقترح تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٣ جملة المقترحات والحلول، في أفق الدخول في دورة التنمية والحضارة من جديد[٣١]:

- تحمل الدول والمجتمعات العربية لمسؤوليتها كاملة في حماية وتأهيل اللغة العربية، في مختلف الميادين المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والحياة العامة.
- اتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة باستعمال اللغة العربية في كل مجالات التواصل والتعليم بكل مراحله وأطواره وتخصصاته.
- وضع حد للسياسات اللغوية المزدوجة والقائمة على سياسة رسمية في القوانين والنصوص التشريعية (الدستور، القانون) التي تعتبر اللغة العربية لغة رسمية للدولة، وسياسة واقعية قائمة على الاستعمال الفعلي للغات الأجنبية والذي يكاد يكون أحاديا في المعاملات الاقتصادية والإدارية والتعليم العلمي والتقني الجامعي.
- دعم التعريب من الروض إلى الجامعة، وتعميم التعليم باللغة العربية باعتبارها اللغة القومية والرسمية للبلاد، إلى جانب اللغة الأمازيغية التي تعمل الدولة والمؤسسات المرتبطة بها على تأهيليها وتطويرها وتعميمها.
- تبني سياسة لغوية تنظر إلى اللغة الوطنية الرسمية على أنها مسألة هوية وخصوصية وسيادة وحضارة وتاريخ، مرتبطة بالتنمية الشاملة للوطن والأمة.

خاتمة:

إن الأزمة الذي تعيشها اللغة العربية اليوم، نتيجة عوامل داخلية وخارجية، تستدعي تدخلا عاجلا من الدول العربية ومؤسساتهااللغوية والثقافية والسياسية، لإخراجِها من هذا الوضع الصعب والمُزري قبل فوات الأوان.

هوامش البحث

(١) احمد، الطلابي، التعريب بين الوعي المفوت والوعي المطابق، مجلة الفرقان، عدد ٢٠١٠/٦٥، ص. ٠٣.
(٢) محمد، راجي الزغول، دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية، مرجع سابق، ص. ٦٠.
(٣) صلاح، بوسريف، لسان بدون لسان ومشكلة الدعوة الى تدريس العامة في المدارس المغربية، منتدى الأحداث بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١.
(٤) صلاح، بوسريف، لسان بدون لسان ومشكلة الدعوة في تدريس العامية في المدارس المغربية، منتدى الأحداث بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١.
(٥) عبد القادر، الفاسي الفهري، أكاديمية محمد السادس للغة العربية، الآن، لماذا؟ وكيف؟ جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد ١٠٠٢٤ بتاريخ ٢٠١٢/٠٢/٢٧،ص.٠٥.
(٦) عبد القادر، الفاسي الفهري، السياسية اللغوية في البلاد العربية، مرجع سابق، ص. ١٤٢.
(٧) م، ن، ص. ١٣٠.
(٨) عبد العالي،الودغيري، لغة الخطاب الإعلامي من الفصحى إلى العامية، اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي، مرجع سابق، ص. ٢٢٣.
(٩) عبد القادر، الفاسي الفهري، السياسية اللغوية في البلاد العربية، مرجع سابق، ص. ٢٧٩.
(١٠) محمد،الأوراغي، التدريس بأي لغة لأي تنمية؟، لغة التدريس والنموذج التنموي، أي علاقة؟ مرجع سابق، ص. ٧٠.
(١١) فؤاد، بوعلي، موسم النهوض باللغة العربية،هسبريس، بتاريخ ١٣/٠٦/٠٦
http://www.hespress.com/writes/55731.html.
(١٢) عبد القادر، الفاسي الفهري، مأزق اللغة العربية وإمكانية التجاوز، حوار اللغة، مرجع سابق، ص". ١٣٦.
(١٣) إدريس، بوكراع، اللغة والحضارة، لغة التدريس والنموذج التنموي، أية علاقة؟ مرجع سابق، ص. ١١١.
(١٤) عبد المالك، أعويش، مكانة التنمية في تقارير المؤسسات اللغوية، اللغة العربية والتنمية البشرية، الجزء ١، مرجع سابق، ص. ٨٧.

(١٥) أحمد، رزيق، قراءة في كتاب أزمة اللغة العربية في المغرب لعبد القادر الفاسي الفهري، مجلة الفرقان، عدد ٢٠١٠/٦٥، ص. ٧٤.

(١٦) محمود، أحمد السيد، واقع اللغة العربية في الوطن العربي وآفاق التطوير، مجلة اللسان العربي، العدد ٦٦، ديسمبر ٢٠١٠، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ص. ٣٣.

(١٧) عبد العزيز، حليل، الخيارات اللغوية في المغرب، العربية نموذجا، مجلة آفاق ٢٠٠٦/٧٠، ٧١، مرجع سابق، سابق، ص. ١٥١.

(١٨) عبد القادر، الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، مرجع سابق، ص. ١٢٨.

(١٩) مولاي التهامي، بهطاط، ومازالت اللغة العربية واقفة، هسبريس:
http://www.hespress.com/writers/95541/htm.print.

(٢٠) هادي نهر، اللغة وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص. ٢٧٣.

(٢١) المصطفى، بن عبد الله بوشوك، ديداكتيك اللغة العربية والإصلاح الجامعي، أسئلة اللغة، مرجع سابق، ص. ٣٠٠.

(٢٢) أحمد، محمد المعتوق، نظرية اللغة الثالثة، مرجع سابق، ص. ١٨١.

(٢٣) فؤاد، بوعلي، اللغة العربية في التقارير الدولية، لغة التدريس والنموذج التنموي، أية علاقة؟ مرجع سابق، ص. ١٢٤.

(٢٤) عبد العالي، الودغيري، اللغة والدين والهوية، مرجع سابق، ص. ٦٥.

(٢٥) م، ن، ص. ٨٨.

(٢٦) محمود، أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، مرجع سابق، ص. ٤٩.

(٢٧) عبد العالي،الودغيري، لغة الخطاب الإعلامي بين الفصحى والعامية، اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي، مرجع سابق، ص. ٢٢١.

(٢٨) تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الإنساني ٢٠٠٣، ص. ١٢٢.

(٢٩) هادي، نهر اللغة العربية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص. ٥٩.

(٣٠) محمد،الأوراغي، لسان حضارة القرآن، مرجع سابق، ص. ٧٠.

(٣١) عبد المالك، أعويش، مكانة التنمية في تقارير المؤسسات اللغوية، اللغة العربية والتنمية البشرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص. ٩٠.

قائمة المصادر والمراجع

١- أسئلة اللغة، (٢٠٠٢م)، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، عبد الرزاق تورابي، أحمد بريسول منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

٢- الأوراغي، محمد، (٢٠١٠)، لسان حضارة القرآن، الطبعة الأولى، بيروت - الرباط، منشورات الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف ودار الأمان، مطابع الدار العربية للعلوم ناشرون.

٣- حوار اللغة، (٢٠٠٧)، عبد القادر الفاسي الفهري، إعداد حافظ الاسماعيلي العلوي، الطبعة الأولى، منشورات زاوية.

٤- الزغول، محمد راجي، (2011)، دراسات في اللسانيات العربية والاجتماعية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعة والنشر والتوزيع

٥- الفاسي الفهري، عبد القادر، (٢٠١٣)، السياسة اللغوية في البلاد العربية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديدة المتحدة.

٦- لغة التدريس والنموذج التنموي، أي علاقة؟، (٢٠١٠)، أيام دراسية، العدد الأول، الطبعة الأولى، وجدة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٧- اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي، (٢٠١١)، ندوة أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ٢٠/٢١ أكتوبر ٢٠١٠، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة ندوات، مطبعة المعارف الجديدة.

٨- اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات، (٢٠١١)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، وجدة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٩- المعتوق، أحمد محمد، (٢٠٠٥)، نظرية اللغة الثالثة، دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، منشورات المركز الثقافي.

١٠- محمود، أحمد السيد، (٢٠٠٨)، اللغة العربية وتحديات العصر، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة.

١١- نهر، هادي، (٢٠١٠)، اللغة العربية وتحديات العولمة، الطبعة الأولى، إربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

١٢- الودغيري، عبد العلي، (٢٠٠٨)، اللغة والدين والهوية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.

١٣- مجلة آفاق، (2006)، العدد ٧٠-٧١، المغرب.

١٤- مجلة الفرقان، (٢٠١٠)، العدد ٦٥، المغرب.

١٥- مجلة اللسان العربي، (٢٠١٠)، العدد ٦٦، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب.

١٦- تقرير التنمية الإنسانية العربية، (٢٠٠٣)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٧- صلاح، بوسريف، لسان بدون لسان ومشكلة الدعوة الى تدريس العامة في المدارس المغربية، منتدى الأحداث بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١.

١٨- عبد القادر، الفاسي الفهري، أكاديمية محمد السادس للغة العربية، الآن، لماذا؟ وكيف؟ جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد ١٠٠٢٤ بتاريخ ٢٠١٢/٠٢/٢٧

١٩- فؤاد، بوعلي، موسم النهوض باللغة العربية،هسبريس بتاريخ ٠٦ يونيو ٢٠١٣.

http://www.hespress.com/writes/55731.html

٢٠- مولاي التهامي، بهطاط، ومازالت اللغة العربية واقفة، هسبريس بتاريخ ١١ دجنبر ٢٠١٥.

http://www.hespress.com/writers/95541/htm.prin